برغم احواء التحرك الامريكي للتخفيف من المديونية على (العراق) والنتائج الايجابية النسبية التي حققتها الجولة الاولى لجيمس بيكر، فقد حدد الرئيس الامريكي بوش دفاعه عن قرار استبعاد شركات عارضت الحرب من العقود الرئيسية لاعمار واعادة بناء العراق.
وقال في مؤتمر صحفي (نمد ايدينا اليهم ونريدهم ان يشاركوا، لكن فكرة انفاق اموال دافعي الضرائب على عقود لشركات لم تسهم في الانطلاقة الاولى امر لايمكن ان اقرره)، واكد: ان الامريكيين الذين يدفعون الضرائب يتفهمون ذلك حيدأدون ان يعني ذلك انه ليس هناك طرقاً اخرى للمشاركة ونحن ننتظر مشاركتهم في العملية الاعمارية بفارغ الصبر. ويذكر ان قرار البيت الابيض شمل استبعاد شركات كل من فرنسا والمانيا وروسيا وكندا والصين بصورة خاصة من استدراج ابرز عقود الاعمار واعادة البناء.

بوش يدافع عن قراره استبعاد معارضي الحرب والبنتاغون يؤجل مجدداً عقود اعمار العراق

ومن جانبها اعلنت المانيا انها تسعى لحث الولايات المتحدة على تغيير موقفها من العقود الاعمارية، مؤكدة انها استثمرت مجادثتها مع المبعوث الامريكي الخاص جيمس بيكر في اقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن رفضها منح عقود رئيسية لاعادة اعمار العراق الى الدول التي عارضت الحرب.
واشارت كندا هذا الوضوع مع الادارة الامريكية، فقد قال رئيس الوزراء الكندي الجديد بول مارتن انه حاول اقناع الرئيس الامريكي بوش بالسماح للشركات الكندية بالتنافس على عقود مشروعات البناء للربحة في العراق، ولكنه لم ينجح في الحصول على التزام واضح بهذا الشأن. واضاف انه سيطرح الامر مرة اخرى في شهر كانون الثاني للقبل على هامش قمة مونتري بالمكسيك، واشار مارتن الى ان كندا اسهمت بمبلغ 300مليون دولار امريكي في جهود اعمار واعادة بناء العراق، مؤكداً اعتقاده بامكانية الشركات الكندية ان تتأهل للمنافسة وهذا ما ينبغي ان يحدث ولا سيما وان الرئيس بوش كان منفتحاً للحجج التي طرحها مارتن حسب تأكيده، فضلاً عن الاتفاق بان يطلب من مسؤولي البلدين دراسة الامر بجدية.
وفي وقت كان من المقرر فيه عقد مؤتمر كبير في واشنطن للشركات الراغبة في المنافسة على المنحة الامريكية البالغة 18,6 مليار دولار لإعمار واعادة بناء العراق، فقد اعلنت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) انها ارجأت هذا المؤتمر حتى اوائل كانون الثاني المقبل دون ان تعطي سبباً لذلك، وهذا الارجاء الثالث من نوعه اثار جدلاً بشان قرار واشنطن قصر المنافسة على العقود بين شركات الدول التي ايدت الحرب.
وقال روبن باول من الرابطة الوطنية الامريكية للصناعات الدفاعية التي تنسق الاجتماعات بين الشركات والجيش، ان المؤتمر الذي سيعلن فيه فتح باب تقديم العروض سيعقد في اوائل كانون الثاني المقبل، موضحاً انه لا يدري سبب ارجاء المؤتمر مرات عديدة.
هذا وقد وضعت وزارة الدفاع الامريكية قائمة بأسماء 63 دولة يحق لشركاتها المساهمة في المنافسة على الجولة الثانية من التعاقدات الاولية التي ستمول بأموال امريكية مشروعات اعمار واعادة بناء في العراق، علماً بأن الجولة الاولى من العقود تعرضت لانتقادات شديدة على اساس انها منحت لشركات لها صلات بطاقم ادارة البيت الابيض وفي مقدمتها شركتي هالبرتون وبكتل.
ويذكر بأن مؤتمر كبير عقدته وزارة الدفاع الامريكية في العاصمة البريطانية لندن في وقت سابق من هذا الشهر شارك فيه ممثلو اكثر من 500شركة من الدول التي يحق لها التنافس على عقود الاعمار، كما ان شركات الدول التي عارضت الحرب قد حظرت المؤتمر، لابل استطاعت احدى الشركات الالمانية التعاقد من الباطن على تغطية بعض الانشطة الاعمارية، في ظل واقع الرونة التي تبديها واشنطن من أجل اسقاط جزء من مديونية (العراق) والبحث عن صيغ مختلفة للمشاركة الثانوية، او ما يحلو للاعبين الكبار ان يسموها عقود الباطن.

انخفاض غير متوقع في مستوى الاسعار في الولايات المتحدة

انخفضت نسبة التضخم في الولايات المتحدة الى ادنى معدل لها منذ 38 عاما حسب ما اوضحت آخر الاحصاءات الرسمية. فقد انخفض المستوى العام للاسعار بشكل طفيف في الشهر الماضي ليبلغ 1.1%، وهو ما شكل مفاجأة للمراقبين الذين كانوا يتوقعون اتجاها تصاعديا طفيفا للاسعار. واظهر مؤشر اسعار المستهلكين انخفاضا بنسبة 0.2%، مما يعني ان اسعار البنزول واللابس وتذاكر الطائرات اصبحت اقل. ويعني استمرار انخفاض المستوى العام للاسعار في الولايات المتحدة انه من غير المنتظر قيام الاحتياطي الفدرالي الامريكي برفع اسعار الفائدة مطلع عام 2004، اذ ان انخفاض سعر الفائدة يشجع المستهلكين على الاقتراض والانفاق، وهو امر ضروري لكي لا تنخفض الاسعار بشكل اكبر. ورغم ان انخفاض الاسعار يمثل اخبار سارة للمستهلكين، الا انه يعني انخفاض فرص الربح بالنسبة للمستثمرين، مما يضعف الحافز على الاستثمار، وبالتالي يحد من فرص النمو والتوظف. وكما يقول رئيس فريق الاقتصاديين في "ناتيس بنك" في نيويورك كاري ليبي فان المؤشرات الاخيرة تعني صحة توقعات بنك الاحتياطي الفدرالي بانخفاض نسبة التضخم خلال الاشهر الستة القادمة.
ويرى ان النتيجة المنطقية لهذا الوضع هي الايقوم بنك الاحتياطي الفدرالي برفع سعر الفائدة خلال عام 2004 بكامله.
وفي نفس الوقت اظهرت الارقام تحسنا طفيفا في العجز الهائل في الميزان التجاري الامريكي. فقد انخفض هذا العجز من 139 مليار دولار خلال الربع الثالث من العام الحالي الى 135 في الربع الاخير من العام. يشار الى ان هذا العجز هو السبب الرئيسي في انخفاض قيمة الدولار امام العملات الرئيسية مثل اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني في الاسابيع الاخيرة.

وزير الطاقة الامريكي يعتبر اسعار النفط مرتفعة جدا ويطلب من اوبك عدم خفض انتاجها

واشنطن - رويترز:
قال وزير الطاقة الامريكي سبنسر ابراهام ان اسعار النفط لخام مرتفعة جدا لكنه امتنع عن المطالبة باي اجراء معين من اوبك لتخفيفها.
وكان ابراهام يتحدث على هامش مؤتمر عن تجارة الغاز الطبيعي المسال. وقال للصحفيين انه مرتفع جدا كما هو واضح وقد اعربنا دوما عن اعتقادنا انه يجب ترك السوق تعمل.
غير ان ابراهام امتنع عن قول ما اذا كان ينبغي لمنظمة اوبك ان تتخذ اجراء أما مثل زيادة انتاجها.
من جهته قال عبد الله العطية رئيس منظمة اوبك امس ان وزير الطاقة الامريكي ناقش معه مخاوف من ان يكون الطلب على النفط كبير في الربع الثاني من العام وطلب بشكل غير مباشر عدم خفض انتاج اوبك عن المستوى الحالي.
وقال العطية، الذي سيترك رئاسة المنظمة في نهاية الشهر الجاري وهو في الوقت نفسه وزير الطاقة القطري، للصحافيين انه اجتمع مع ابراهام على هامش مؤتمر عن الغاز الطبيعي المسال يعقد برعاية أمريكية. وأضاف العطية ان ابراهام لم يطلب منه مباشرة الا تخفض أوبك الامدادات النفطية للاسواق العالمية.
وأبدى الوزير القطري قلقه من ارتفاع العروض النفطي العالمي في الربع الثاني وقال انه لا يعتقد ان ارتفاع اسعار النفط حاليا ناتج عن قلة العروض.
وقال وزير الطاقة والناجم الفنزويلي رفائيل راميريز امس انه لن يطرأ تغير على مستويات انتاج النفط في اوبك قبل اجتماع المنظمة في شباط المقبل. واستبعد راميريز عقد اجتماع طارئ لاوبك حتى اذا افاق سعر سلة نفوط اوبك الحد الاعلى للنطاق المستهدف وهو 28 دولارا للبرميل. واضاف قوله ان الضاربين في سوق النفط اضافوا نحو دولارين الى اربعة دولارات على البرميل في سعر النفط.
وقال ايضا ان فنزويلا تريد مناقشة ما اذا كان ينبغي تسعير النفط باليورو بسبب ضعف العملة الامريكية وذلك ضمن اجتماع اوبك في العاشر من شباط.
وقال عبيد بن سيف الناصري وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة ان اوبك سوف تناقش ضعف الدولار واثره على سلة نفوط اوبك. وأدلى الناصري بهذا التصريح رداً على سؤال هل ستدرس منظمة اوبك رفع النطاق السعري المستهدف لسلة نفوطها لتعكس تراجع قيمة الدولار الامريكي. وكان بعض اعضاء اوبك قالوا ان ضعف العملة الامريكية يبرر اسعار النفط المرتفعة.

وقال بيرنومو يوسجيانتورو وزير النفط الاندونيسي الاربعاء انه يتوقع فائضا في معروض النفط الخام في الربع الثاني من 2004 وان الطلب على النفط سيتراجع.
وقال يوسجيانتورو، الذي سيتولى رئاسة اوبك في دورتها المقبلة اعتبارا من اول كانون الثاني 2004، انه اثار الخاوف من حدوث وفرة في العروض خلال اجتماع مع وزير الطاقة الكسيكي.
ووجهت الدعوة الى الكسيك غير العضو في اوبك لحضور اجتماع المنظمة المقبل في 10 شباط حيث ستقرر اوبك ما اذا كانت ستخفض انتاجها.
وقال يوسجيانتورو انه لم يسأل نظيره الكسيكي فيليب كالديرون عما اذا كانت الكسيك ستنضم الى اوبك في خفض محتمل للانتاج.

تحد كبير

إصلاحات واسعة في قطاع البنوك السوري

دمشق - اكد محمد بشار كبارة حاكم مصرف سوريا المركزي أن الاسابيع القادمة ستشهد بدء عملية إصلاح واسعة وإعادة هيكلة بنوك القطاع العام السورية.
ونقلت مصادر صحفية عن كبارة تأكيده أن هذه الخطوات تبدو واضحة وجلية في نهج الحكومة مضيفا أن مجلس النقد والتسليف أصدر حتى الان 39 قرارا منها الكثير يتعلق بتطوير القطاع المصرفي بشكل مباشر.
اوضح أن مجلس الوزراء صادق مؤخرا على قرار يقضي بقيام مصارف القطاع العام وخلال فترة قصيرة بمراجعة نظم عملياتها وتقديم الصيغ الجديدة إلى مجلس النقد وهذا سيسهم في تفعيل هذا القطاع الحيوي.
وكان كبارة قد شارك الاثنين في الدورة المصرفية الثالثة التي اقامتها الشركة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الصرف التجاري السوري تحت عنوان "تطوير الخدمات المصرفية".
واشار كبارة إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها المصارف العربية من المصارف الاجنبية العاملة في الساحة الدولية فهي مؤسسات ضخمة الحجم واسعة الامكانيات عامة الاداء مما يفرض على المصارف العربية التمتع بالمعلومات والقدرات الديناميكية السريعة لأن المصارف الأكثر تقدماً هي الاكثر تطويراً وتغييراً ولديها قدرات اكبر على التجدد والتنوع المستمر.

على هامش تداعيات قضية "يوكوس"

الروس الفقراء ضد تهويد الرأسمال !

يجمع المراقبون على ان تداعيات قضية شركة يوكوس، واعتقال رئيسها الليارديير ميخائيل خودوركوفسكي، كانت احد الاسباب التي ادت الى اتساع شعبية الرئيس فلاديمير بوتين و الفوز الساحق لحزب روسيا الوحدة الموالي لبوتين، في الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا، فيما لوحظ تراجع شعبية الاحزاب التي ابدى زعماؤها تعاطفهم مع خودوركوفسكي وقضيته، بما في ذلك الحزب الشيوعي الروسي واحزاب اليمين الديمقراطي غريغوري يافلينسكي زعيم حزب يابلوكا، وبوريس نيتسوف زعيم اتحاد القوى اليمينية. ويرصد عدد من المراقبين ان مراكز يهودية تسعى الى تدويل قضية خودوركوفسكي، وبعد ان طرحها رئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون خلال مباحثاته مع بوتين ابان زيارته في مطلع تشرين الثاني الماضي، وجود محاولات للضغط على زعماء الدول الغربية، لبحثها مع الرئيس الروسي، وتتذرع تلك المراكز بان قسم كبير من اسهم شركة النفط الروسية تعود لرجال اعمال ومراكز يهودية. وقال تقرير نشر في موسكو، يقلم المحلل السياسي الروسي المعروف الكسندر تسيبكو، ان ما حدث لرجل الأعمال ميخائيل خودوركوفسكي الذي أمرت النيابة العامة بحبسه على ذمة التحقيق، أسوأ ما يمكن تخيله. والسبب هو ان ميخائيل خودوركوفسكي وضع حصة من أسهم شركة "يوكوس" النفطية تبلغ قيمتها 12 مليار دولار تحت وصاية اللورد جيكوب وتشلد، رئيس معهد الدراسات السياسية اليهودية في بريطانيا. وبالتالي أقدم ميخائيل خودوركوفسكي على تهويد شركته الروسية. والآن أصبحنا نفهم لماذا أصبح "ليونيد نيفزلين"، نائب ميخائيل خودوركوفسكي كرئيس لشركة "يوكوس"، رئيسا للمؤتمر اليهودي الروسي قبل قراره إلى إسرائيل. وضرب نيفزلين الى اسرائيل، وقدم طلبا هناك للحصول على مواطنتها. وعلى راي المحلل الروسي فيلوح ان ميخائيل خودوركوفسكي اقدم على تهويد رأسماله بهدف الحصول على ضمانات له. والسؤال البارز الآن هو كيف أراد ميخائيل خودوركوفسكي ان ينجح في الجمع بين اندماجه في العالم اليهودي وتطلعه الى ان يكون رئيسا لروسيا وهي بلد غير يهودي يشكل الروس غالبية سكانه. وإذا أراد مواطن من أصل يهودي ان يدخل إلى مؤسسة الحكم في روسيا كان عليه ان يتخلص مما يلازم الوعي اليهودي ليصبح مواطنا يؤمن بهذا الوطن ويقدم مصلحة هذا الوطن على الهوية اليهودية. ومن الواضح الآن ان ميخائيل خودوركوفسكي لم يكن صادقا حين قال إنه يحرص على مصالح روسيا ولا يستطيع ان يعيش خارج روسيا. الأمر المفهوم ان ميخائيل خودوركوفسكي أعطى بنفسه ذريعة للمؤسسات الصهيونية للدافع عن رأسماله باعتباره رأسمالا يهوديا. ولكن يجب ان يفهم المجتمع اليهودي الدولي ان هذا سيؤدي إلى عواقب سلبية على رجال الأعمال اليهود في روسيا لأن الناس في هذا البلدان ينظرون إلى رأسمال ميخائيل خودوركوفسكي على انه رأسمال الرجل الذي ادخر أمواله من عرقه وجهده وان كان يهوديا. وشتان الفارق بين أموال روتشلد وروكفلر وبين أموال خودوركوفسكي الذي تمكن من خلق ثروته بفضل الفوضى والفساد الإداري. ويجب ان يفهم ذلك المجتمع ان الغالبية العظمى من الروس يعتبرون ان ميخائيل خودوركوفسكي ادخر أمواله بالطريقة غير المشروعة بوضع اليد على ثروة وطنية هي الثروة النفطية في هذه الحالة. ولم يكن مصادفة ان لا يحتج برلسكوني ولا شيراك ولا بوش على فتح الملف الجنائي ضد ميخائيل خودوركوفسكي لأنهم لا يرون مصالحهم في الدفاع عما اعتبر رأسمالا يهوديا. ويجب ان يفهم المجتمع اليهودي الدولي ان تهويد القضية قد يجعل الناس في روسيا يعتبرون ان هدف الذين اقاموا هذا النظام في بلادهم تحويل الثروة الوطنية، وبصفة خاصة الثروة النفطية، إلى الملكية اليهودية. وبالتالي فإن النضال من أجل حقوق المواطنين كما يقال وضد ما يسمى بالدولة السياسية هو النضال من أجل توفير الحماية للرأسمال اليهودي والأموال الناتجة عن الاحتيال. ويمكن ان تؤدي الحملة التي تجريها وسائل الإعلام اليهودية دفاعا عن أموال ميخائيل خودوركوفسكي إلى انفضاض الناس في روسيا نهائيا عن الإصلاح المطلوب تنفيذه للتحول إلى اقتصاد السوق. فهيهات ان يرحب أحد بالإصلاح الذي يتيح الفرصة لتسليم ما يعتبر ملك الشعب بأسره إلى معهد الدراسات السياسية اليهودية. إن إعلان حقيقة ان ميخائيل خودوركوفسكي لم يكتف بتهريب أموال شركته من روسيا بل سلمها إلى منظمة يهودية عالمية لم يضع رئيس هذه الشركة خارج روسيا والشعب الروسي فحسب بل جرد الملكية الخاصة من قدر كبير من مشروعيتها في روسيا. وقال التقرير ان على المدافعين عما يسمى بـ "الرأسمال اليهودي" في روسيا الا ينسوا ان أموال أمثال ميخائيل خودوركوفسكي ناتجة عن إفقار الغالبية العظمى من الروس الذين يعتاش عشرون مليونا منهم مما يزرعونه أو يصنعونه بواعدهم وكأنهم يعاصرون القرن الخامس عشر.
وأخيرا يجب ان يفهم المجتمع اليهودي الدولي انه بعد تهويد رأسمال ميخائيل خودوركوفسكي بناء على مبادرة منه لم يعد بإمكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان يتدخل في ما يجري مع رجل الأعمال هذا لأن هذا الرجل لا يمثل قطاع الأعمال الروسي الذي يجب على الرئيس الروسي ان يهتم ويعتني به، فهو يمثل مصالح إحدى الجماعات الاثنية وهي جماعة صغيرة ومحدودة العدد. ولا يستطيع الرئيس الروسي ان يوفر الأمن للرأسماليين اليهود على حساب مصالح الغالبية العظمى من المواطنين. ورغم ان روسيا ليست بلدا معاديا للسامية إلا انه يصعب على من يدافع عن "الرأسمال اليهودي" ان يجلس على قمة السلطة فيها. ويرجح ان يتمكن ميخائيل خودوركوفسكي من تلافي حكما بالسجن.
ولكن روسيا قد لا تصون نفسها من عوادي القضاء إذا لم تتمكن من وضع نهاية لتهريب الأموال الروسية إلى الخارج. ولا يوجد في روسيا الآن أي رأسمال يهودي. فالوجود هو ملك الشعوب التي تحتضنها روسيا.

تفارق مؤقت بين الفرنك واليورو

برغم الإغراءات، يفقد الفرنك السويسري شيئا فشيئا وضعه التقليدي كعملة ملجأ حين لا زالت قيمة الدولار الأمريكي آخذة بالتقلص في وجه النقد الأوروبي الموحد بحيث بات اليورو على فرق مع زميل دربه التقليدي وهو الفرنك السويسري ويؤكد الخبراء ان خسارة الفرنك التي بلغت حوالي 7% مقابل اليورو لهذا العام ترجع لأسباب فنية ولا تقلل من الدور التقليدي للفرنك. والمعروف أن البنك الوطني السويسري قد حدد مبدئيا طبيعة العلاقة بين الفرنك السويسري والنقد الأوروبي الموحد، ساعة ميلاد اليورو وقبل ثلاث سنوات تقريبا.

ترقب واستعداد

لكن الأحداث المأساوية التي تعاقبت منذ ذلك الحين على الصعيد الدولي، خاصة لهجمات الانتحارية على أهداف في الولايات المتحدة أو حرب الأخيرة ضد العراق، تطلبت باستمرار مستويات أعلى من الأهبة والاستعداد من جانب خبراء البنك الوطني، كي لا يرتفع سعر الفرنك السويسري مقابل اليورو ارتفاعا صاروخيا في ركب كل حدث من هذه الأحداث.
وإلى أواسط هذه السنة نقل المراقبون والمحللون عن مصادر رسمية في البنك الوطني السويسري أن السعر التكافؤي الأفضل بين العملتين الأوروبيتين، هو أن لا يزيد ثمن اليورو على 1.46 فرنك سويسري كحد أقصى لكن الواقع هو أن سعر الصرف الحالي يقع بحدود 1.55 فرنك لليورو هذه الأيام، مما يعادل خسارة في قوة الفرنك السويسري مقابل النقد الأوروبي الموحد الذي لا يزال يسجل الرقم القياسي تلو الآخر مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام ويعني هذا التراجع في سعر الفرنك السويسري مقابل النقد الأوروبي الموحد نجاح السياسات النقدية للبنك الوطني السويسري في الحد من غلاء الفرنك، من كعملة ملجأ بعد صدمة الحادي عشر من أيلول أو صدمة حرب الخليج. لكن هذا لا يعني أن الفرنك قد فقد تماما هذا الدور التقليدي الذي يتسبب جزئيا للمعدن الأصفر في الوقت الحالي. ولا يصبح هذا الرأي في دور الفرنك السويسري وقوة جاذبيته يقينا، إلا بعد تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، أي بعد تعافي الأسواق ومعدلات الفائدة التي أصبحت على أدنى المستويات منذ عقود في سويسرا وأوروبا والولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن تحفاظ على سعر الفرنك على مستوى مقبول بالنسبة للدولار الأمريكي أيضا، لا يبدو تماما تطلعات صناعات التصدير السويسرية لأسواق أكبر قوة اقتصادية في العالم، وثاني أسواق الامريكية للصادرات السويسرية بعد الاتحاد الأوروبي. والجدير بالملاحظة أن تألق نجم اليورو على الدولار، لا يرجع في الدرجة الأولى لقوة النمو الاقتصادي المتوقع في بلدان الاتحاد الأوروبي، وإنما للمديونية الفدرالية المتراكمة من جهة، وللعجز المتصاعد في الميزانية السويسرية وفي ميزان التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

اليابان تبحث التعاون مع سوريا في إعمار العراق

أكد ايتشيرو آياو النائب الأول لوزيرة خارجية اليابان بأنه بحث مع رئيس الوزراء السوري ناجي العطري إمكانية التعاون بين الشركات السورية واليابانية في تنفيذ مشاريع إعمار وإعادة بناء العراق التي ستمولها اليابان من خلال حزمة المساعدات التي تعهدت بتقديمها للعراق في مؤتمر مدريد للمانحين.
وأوضح المسؤول الياباني إلتزام بلاده بتقديم خمسة مليارات دولار للمساهمة في تمويل مشاريع الإعمار وإعادة البناء، منها مليار ونصف المليار في صورة منحة لا ترد، والباقي في صورة قروض، مشدداً على إمكانية إقامة جو من التعاون بين الشركات السورية واليابانية، موضحاً بأن الشيء المهم هو التقدم في المجالات الإعمارية لما لذلك من فائدة للدول المجاورة.

سعي أوروبي أميركي للمحافظة على عملة قوية

عبر رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه عن سعادته بسعي كل من أوروبا والولايات المتحدة لابقاء العملة قوية ومستقرة.
وذكر تريشيه لصحيفة وول ستريت جورنال أوروبا أنه يشعر بالارتياح للسعي الأوروبي والأميركي لاستراتيجيات بعيدة المدى تهدف إلى قوة واستقرار العملة. وأشار إلى أن السلطات الأميركية نفسها أكدت ذلك في الآونة الأخيرة.
وحقق اليورو مستويات قياسية جديدة أمام الدولار مرتفعا فوق مستوى 1.24 دولار نهاية الأسبوع الماضي بعد أن ارتفع بالفعل أكثر من 18% أمام العملة الأميركية هذا العام. من جانب آخر فتح الذهب في أوروبا بداية الأسبوع الجاري على 410.60-411.10 دولار للأوقية (الأونصة) انخفاضا من إغلاق نيويورك قبل يوم سابق على 411.75-412.50 دولار أودون أعلى مستوياته في حوالي ثماني سنوات التي بلغها في العاملات الآسيوية 413.00 دولار.
واستمر الذهب في تحقيق مكاسبه من ضعف الدولار الذي هبط إلى مستويات قياسية جديدة أمام اليورو.

ضغوط اوربية وامريكية على سويسرا لا سرية تعلو على السرية المصرفية

تواجه سويسرا منذ سنوات عديدة ضغوطا دولية متصاعدة، خاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، من أجل رفع السرية المصرفية التقليدية للبنوك السويسرية. لكن المفاوضين السويسريين نجحوا حتى الآن في الدفاع دفاعا مستميتا عن هذه السرية التي تعتبر حجر الأساس لشهرة المركز المالي السويسري أولا وللرخاء والازدهار في سويسرا بالتالي. في المقابل، لم تجد السلطات السويسرية بدا من تقديم بعض التنازلات في مجالات عدة، حيث أعربت مكررا خلال السنوات القليلة الماضية، عن الاستعداد لرفع السرية المصرفية في حالات معينة وبعد الحصول على إثباتات لا يرقى إليها الشك بشأن شبهات تتعلق بعمليات غسيل الأموال أو بتمويل الإرهاب واختلاس الأموال العامة وغيرها. تنازلات محدودة. وفي المفاوضات الشائكة والطويلة والتي لا تزال معلقة مع الاتحاد الأوروبي، ترفض الحكومة السويسرية رفضا قاطعا التبادل التلقائي أي الأوتوماتيكي للمعلومات مع السلطات المالية والضرائبية في بلدان الاتحاد الأوروبي بهدف مكافحة التهرب من دفع الضرائب على رؤوس المال المستثمرة خارج بلدان الاتحاد فالتهرب من دفع الضرائب هو أمر والتزييف الضرائبي هو شيء آخر، في هذه الحالات مع ما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي. ويرجع هذا الوضع لحقيقة أن التهرب من الضرائب على سبيل المثال، يعتبر جنحة إدارية تترتب عليها مخالفات أو غرامات مالية في سويسرا، وليس جناية من الجنايات العادية التي تترتب عليها الغرامات المالية وعقوبات السجن، كما هو الحال في بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى هذا الصعيد بالذات، تمكن المفاوضون السويسريون من إقناع بروكسل مؤقتا على الأقل، بالاكتفاء بالحصول على نسبة محددة تقتطعها السلطات السويسرية المسؤولة مباشرة لصالح بلدان الاتحاد الأوروبي، من عوائد رؤوس أموال مواطني الاتحاد في البنوك السويسرية دون تقديم أية معلومات عن زبائن تلك البنوك. وعلى هذه الخلفية، يريد حزب الشعب السويسري اليميني بهذه البادرة الداعية لترسيخ السرية المصرفية في الدستور الفيدرالي، ومعه الأوساط البرجوازية التي أعربت عن تأييدها للبادرة في مجلس النواب الفيدرالي، القول للحكومة الفيدرالية ولشركائها في المفاوضات الدولية، إن هذا هو الحد الأقصى لأية تنازلات سويسرية في هذه المجالات.